تأثير السياسة اقليمية الايرانية على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

The impact of Iranian regional policy on political stability in Iraq after 2003

أ.د. كمال عبدالله حسن
كلية العلوم السياسية – جامعة السليمانية
kamal.hassan@univsul.edu.iq

الباحث: ابراهيم احمد صالح
كلية العلوم السياسية – جامعة السليمانية
HawreSangaw@gmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٢/٢٠
تاريخ قبول النشر هو ٢٠٢٤/٥/٢٢

الملخص:

تأثير السياسة اقليمية الايرانية على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يركز البحث على دراسة تأثير السياسة الاقليمية الايرانية على استقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث استخدمت ايران استراتيجية لتحقيق أهدافها في العراق باعتباره المجال الحيوي لحماية أمن مصالحها القومية، في ظل التواجد العسكري الامريكي وبروز ظاهرة الارهاب والجماعات الإرهابية بعد عام ٢٠١٤، التي شكلت عامل تهديد خطير للآمن الاقليمي وانعكاس تداعياتها على استقرار الامن في دول المنطقة لاسيما ايران، لذلك مارست دورها لحماية النظام السياسي في العراق من خلال دعم مؤسساته الامنية والعسكرية في مواجهة تهديد الجماعات الارهابية ضمن أهداف سياستها الاقليمية في حماية الاستقرار السياسي في العراق. وقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات من أهمها ما يلي:

١. يُعد العراق المجال الحيوي للسلسة الاقليمية الايرانية لتحقيق أهداف امن مصالحها القومية

٢. مارست إيران سياسة التدخل لمنع تأثير الفراغ السياسي والامني من خلال دعم النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

٣. شاكرت إيران في محاربة الارهاب في العراق من خلال دعم المؤسسة الامنية والعسكرية بعد عام ٢٠١٤ لحماية استقرار الامن الاقليمي لمنع انعكاس تداعياته على الاستقرار السياسي والامني في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، العراق، السياسية.

Summary

This research delves into the influence of Iranian regional policy on the political stability of Iraq following 2003. Iran has strategically pursued its objectives in Iraq, recognizing it as a crucial arena for safeguarding its national interests, particularly in light of the American military presence and the rise of terrorism and extremist groups post-2014. These factors have posed significant threats to regional security, with reverberations affecting stability in neighboring countries, notably Iran. Consequently, Iran has actively engaged in safeguarding Iraq's political system by bolstering its security and military institutions to counter the menace of terrorist groups, aligning with its broader regional policy objectives.

Several key conclusions emerged from the study, including:

1. Iraq holds strategic importance within Iranian regional policy, serving as a focal point for securing its national interests.

2. Iran has pursued an interventionist approach aimed at mitigating the political and security vacuums in Iraq, providing support to its political framework since 2003.

3. Iran has actively contributed to anti-terrorism efforts in Iraq by bolstering security and military institutions post-2014, aiming to preserve regional security stability and avert its spillover effects on Iraq's political and security landscape.

Keywords: political stability, Iraq, politics.

المقدمة

تأثرت السياسة الايرانية بالمتغيرات التي حدثت في العراق بعد الاحتلال العسكري الامريكي عام ٢٠٠٣، نتيجة الفراغ السياسي والامني التي منح الفرصة لبروز نشاط الجماعات المتطرفة والارهابية الامر الذي فرض عليها اتباع سياسة هدفها حماية أمن مصالحها القومية من أثر التواجد العسكري الامريكي ومحاولة افشال مشروعها في العراق، من خلال التأثير على تطور الاحداث بما يضمن حالة من الاستقرار السياسي و الامني كي لا ينعكس تداعياته حالة الاستقرار الامني فيها، حيث شاركت في دعم المؤسسة الامنية والعسكرية في مواجهة ظاهرة الارهاب والجماعات الارهابية لاسيما بعد عام ٢٠١٤، بالإضافة الى التعاون مع النخب السياسية في سبيل توحيد جهودها لإدارة النظام السياسي في مواجهة التحديات ومعالجة الازمات لدعم مشاريع اعادة تأهيل البُنى التحتية وانجاح التنمية من اجل تحقيق حالة من الاستقرار السياسي.

اهداف البحث:

١. السياسة الايرانية تجاه التطورات السياسة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

٢. أهداف السياسة الامنية الايرانية تجاه الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠١٤.

اشكالية البحث: شكل عملية الاحتلال العسكري الامريكي للعراق، عامل تهديد مؤثر على الامن القومي الايراني، نتيجة التواجد العسكري الامريكي والفراغ الامني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، لذلك مارست إيران سياسة دفاعية لحماية أمنها القومي لمواجهة حالة عدم الاستقرار الامني نتيجة بروز ظاهرة الارهاب من خلال دعم المؤسسة الامنية في العراق لاسيما بعد عام ٢٠١٤.

فرضية البحث: استخدمت السياسة الايرانية كافة قدراتها لمواجهة عوامل التهديد نتيجة الفراغ الامني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الا ان جهودها واجهت العديد من التحديات التي حالت دون التمكن من تحقيق كامل أهدافها، ولكنها ستستمر في مساعيها لحماية أمن مصالحها القومية.

منهجية البحث: سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى تحقيق اهداف البحث من خلال دراسة السياسة الامنية الايراني وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣،

المطلب الاول: السياسة الاقليمية الايرانية بعد عام ٢٠٠١

الفرع الاول: البُعد الإقليمي للسياسة الايرانية في المجال الحيوي الإيراني

يُعد جيوبولتيك الدولة عاملا مهما من عوامل تحديد اتجاهات السياسة الخارجية للدول. وهذا ينطبق على إيران كما ينطبق على غيرها من الدول التي تبحث عن مصالحها أو تطمح لتأدية دور معين خارج حدودها. وان هدف سياسة إيران وانطلاقا من كونها قوة إقليمية، ولكي تكتسب كل مواصفات هذه القوة لابد أن تكون الأقوى بين عدة قوى تقع في جِوارها، فقد منح موقع إيران الجغرافي قدرة كبيرة على التميز والتفاعل الإقليمي، فهي دولة طريق أو معبر أفقي لحركة التجارة بين الشرق الآسيوي والغرب الأوروبي، مما جعل لها علاقات مع جميع الدول سلبا وإيجابا بالصداقة أو الحرب، وجعلها تتبنى عدة قيم أهمها الصمود في مواجهة الغزو والمحافظة على وحدة البلاد واستقرارها، واستراتيجية التمدد للخارج درءا للمخاطر [١]. لذا تطرح إيران نفسها كقوة إقليمية بارزة في إطار التفاعلات السياسية والأمنية في الإقليم الشرق أوسطي، وقد تمت اتباع هذه السياسة الخارجية الإيرانية منذ الحكم البهلوي استراتيجية تمديد مجالها الحيوي ومحاولة توسيع دورها الإقليمي، وقد حقق صناع القرار الإيراني آنذاك نجاحا كبيرا في بناء قوة إقليمية، ساعدها في ذلك ظروف دولية منها، محاولة الولايات المتحدة توسيع مناطق نفوذها مع قوى إقليمية شرق أوسطية مثل إيران ودعمها لصناع القرار فيها للعب دورها في الحرب الباردة لتوسع نفوذها في الشرق الأوسط، وأصبحت إيران تحت حكم الشاه الداعمة الأساسية التي ترتكز عليها سياسة الأمن الأمريكي في الخليج، المشهورة بـ (سياسة العمودين) [٢]*. وهذا النطاق الجغرافي لايزال مجالا حيويا لدولة إيران بحكم الإعتبارات الجيوستراتيجية المتعلقة بالموقع الإيراني، علاوة على التأييد الخارجي والطموح الداخلي، يساهم تزايد إيرادات إيران الضخمة من النفط الى تحويلها قوة شرق أوسطية رئيسية، أما السياسة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ فقد أتبعت، بصفتها قوة إقليمية، فعلى الصعيد الإقليمي تندرج سياستها الخارجية في الاستمرارية السياسية التقليدية الإيرانية، أي في المحافظة على النفوذ وتدارك أي تهديد من جانب منافسيها التقليديين، كونها دولة لها الحق في أن تبحث عن دورها في منطقة يشتد فيها الصراع للهيمنة عليها طرحت إيران مشاريع إقليمية ذات حدود جغرافية –سياسية أوسع من الحدود السابقة لمشروع شاه، مثل مشروع أمن الخليج ٦+١+١ ومشروع السوق الإسلامية المشتركة، ومشروع وحدة العالم الإسلامي [٣]، لذلك تبنت السياسة الإيرانية بعد عام ١٩٧٩، تخطيط استراتيجي جديد يتيح لإيران الهيمنة على ضفتي العالم الإسلامي عبر إقامة حزام أمني يتألف من إيران والعراق وسوريا ولبنان، ودول مجلس التعاون الخليجي، وعندها يمكن أن تتحكم، بأهم حزام نفطي للتأثير على الفعل السياسي العالمي [٤].

لذلك تعد هذه المشاريع الذي تتزعمها دولة إيران يمكن أن يكون دفاعيا ووقائيا لها في ذات الوقت، في مواجهة هدف فالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الشرق الأوسط من خلال مشروعي الشرق الأوسط الجديد، واذا كان الهدف من هذه المشاريع هو وضع خريطة جيوبولتيكية جديدة يسهل السيطرة عليها واستغلال مواردها، فإن ذلك يدفع إيران للعمل بكل الوسائل لكونها أولا جزءا مهما ومحوريا من الشرق الأوسط وتقع في ذات الأهداف التقسيمية، وثانيا كونها أكبر قوة إقليمية وجغرافية في المنطقة فمن واجبها القومي والجيوبولتيكي أن تعمل وفقا لخدمة أمن مصالحها القومية.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الايرانية في المجال الحيوي بعد عام ٢٠٠٣

إن التأريخ الجغرافي للدولة الإيرانية، يشير الى أن حيزها المكاني يتسع خارج حدود الدولة ليصل الى مجالات مكانية حيث تمكنها القوة من ذلك، ويمكن القول إن إمبراطوريات الفارسية والتي انطلقت من الأرض الإيرانية مرت بدورات جيوبولتيكية متعددة، ما بين قوة وضعف ويشير الواقع الجيوبولتيكي الى تمتع إيران بدورة جيوبولتيكية جديدة إذ تعد هذه الدولة من بين أهم القوى الإقليمية الشرق أوسطية التي تسعى بمفهومه الحديث وزيادة حجم تأثيرها بما يحقق الأهداف العليا للمجال الحيوي. لذلك فإنها توظف كل الإمكانات لتحقيق تلك المكانة، فالأهداف العليا للمجال الحيوي الذي تنشده إيران تتمحور في بلورة نظرية خاصة"بالأمن القومي الإيراني"، وتعزيز مكانتها الإقليمية وزيادة حجم تأثيرها والسعي لأداء دور عالمي ليستمر لها تحقيق عناصر القوة إضافية تضمن لها التفوق العسكري والسياسي والإقتصادي والتكنولوجي لتتحول الى دولة كبرى" إقليميا" وتتخلص أهداف إيران من ذلك في تحقيق: [٥]

أولاً: الأمن القومي: يعد الأمن القومي عرفا عالميا وهدفا تنشده كل دولة وشعب وكل نظام سياسي يهتم بمثل هذه القضايا، حيث تسعى إيران الى تلبية متطلبات أمنها القومي من خلال بناء قوة عسكرية رادعة للدفاع و الهجوم والمحافظة على نسيجها الإجتماعي الداخلي وبناء اقتصاد متوازن، لذلك تعمل إيران الى امتلاك قوة عسكرية رادعة، كونها تعتقد باستمرار محاطة بالأعداء، وأن أمنها القومي عرضة للخطر، وهذا الإحساس لم يأت من فراغ، وإنما من خلال تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على الحالة الإستراتيجية للمنطقة وانعكاسها على الأمن القومي الإيراني بعد عام ٢٠٠٣، وأول هذه العوامل المسببة لذلك وأهمها هو الفرق في مستويات القوة بين دول المنطقة وما ينشأ عن ذلك بالضرورة من أحداث مهمة لها تأثيرها على الأمن القومي الإيراني. وقد أولى صناع القرار السياسي وحتى بعد قيام الثورة الاسلامية في إيران عام ١٩٧٩، الاهتمام بتطوير المؤسسة العسكرية لتتمكن من امتلاك القوة العسكرية الإقليمية الأولى في المنطقة، لحماية لما تطلق عليه بالأمن الإقليمي، حيث برز مفهوم جديد لمفهوم الأمن القومي الإيراني ذات أبعاد جيوسياسية ثلاثة مع الأخذ بنظر الإعتبار الاستمرار ببناء قوة عسكرية فاعلة لتحقيق عدد من الأهداف منبثقة من مبادئ وعقيدة الثورة ومن اهمها ما يلي: [٦]

- ❖ الحفاظ على وحدة الأراضي والسيادة الإقليمية والتنمية الإقتصادية.
- ❖ الدفاع عن المسلمين، ومعارضة"إسرائيل"، والغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- ❖ محاولة تزعم العالم الإسلامي.

حيث تعتبر ايران الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مهدد للأمن القومي الإيراني حاليا وفي المستقبل المنظور بعد ان استغلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، في تطويق إيران جيوبولتيكيا عبر سياسة التطويق الجغرافي حولها، فعززت تواجدها في جوارها الجغرافي الجنوبي أي في الخليج وكما ركزت وكثفت وجودها في غرب إيران، في كل من أفغانستان وباكستان وكما عززت تواجدها المباشر والاستراتيجي في الشمال أي آسيا الوسطى، بالإضافة الى ادراك صناع القرار في إيران، بإن اهم عامل تهديد الأمن القومي

الإيراني هو الخطر الإسرائيلي، استناداً للعلاقة الإستراتيجية التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية واهدافهما تجاه العالم الإسلامي بصورة عامة والخليج بصورة خاصة [٧].

الامر الذي ادى الى اعادة تفعيل برنامجها النووي بهدف الحصول على تكنولوجيا متقدمة تعزز من قدراتها العلمية لاسيما العسكرية ليُسهم البرنامج النووي الإيراني على دعم ألأمن القومي الإيراني، ومن ثم على السياسة الخارجية الإيرانية الا ان الحالة انعكست سلبا على امنها القومي نتيجة استغلالها من امريكا في مجلس الامن لفرض عقوبات عليها حيث تسبب في إثارة الكثير من الضغوط الدولية عليها، بحجة ان ايران تسعى الى الحصول على السلاح النووي ومن ثَمّ استخدامها ضد إسرائيل أو ضد قواعدها في المنطقة [٨]، لذلك لجأت ايران الى إيجاد مناطق نفوذ أو مجالات حيوية لحماية مصالحها الإستراتيجية وحماية أمنها القومي في مواجهة التحديات، من خلال توسيع مجالها الحيوي لتعزيز نفوذها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، لاستخدامها ورقة ضغط ضد السياسة الامريكية وحلفائها في المنطقة.

ثانياً: تعزيز المكانة الإقليمية: يقصد بالمكانة الإقليمية الدور التي تؤديه الدولة في مجال محيطها الإقليمي بفعل تأثير إمكانياتها على الدول الأخرى، بمعنى آخر أن الدولة تكتسب مكانتها من خلال عناصر قدرتها الكامنة والظاهرة، [٩]، وعليه فإن الدول تسعى الى إتباع سياسة المكانة، لتعزيز هيمنتها الإقليمية وحتى الدولية، لإن الهدف من تطبيق سياسة المكانة هو تأثير على الدول الأخرى بالقوة التي تمتلكها الدولة بصورة فعلية أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تمتلكها، وبذلك يمكن تنفيذ سياسة المكانة من خلال استعراض القوة العسكرية والأدوات الدبلوماسية، بحيث تتمكن من تنفيذ استخدامها فعلا لتحقيق أغراضها [١٠].

حيث تهدف ترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، إذ تسعى إيران في هذا الإطار للقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، لتحقيق الإستقرار في منطقة الشرق الاوسط، إذ تعتقد ايران أن النوايا الحقيقية لأمريكا في أفغانستان ٢٠٠١ إنما كانت لتطويق إيران ومهاجمتها، وكذلك عملية احتلال العراق ٢٠٠٣، إنما يهدف الى تطويق إيران عسكريا ومن ثم جيوبولتيكيا في مرحلة لاحقة، لذلك فان عملية انسحاب القوات الأمريكية من العراق ٢٠١١، لم يغير من مستوى خطر عوامل التهديد الامريكي ضدها، بالرغم من أن اهداف الإستراتيجية الأمريكية تحققت تماما بالقضاء على قدرة العراق العسكرية وتأسيس دولة تبقى لأمد غير قليل تحت الهيمنة الأمريكية، وتصل رؤى صناع القرار السياسي في إيران الى أمكانية الإفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الإيديولوجي الإقليمي الأمني بعد عام ٢٠١١، والثاني استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على أساس نظام قيمي مستمد من الأسلام [١١].

ثالثاً: سياسة الدور العالمي: يتطلب أداء مثل هذا الدور مزج الوسائل العسكرية والإقتصادية والسياسية من خلال تفاعلاتها مع البيئة الإقليمية أو العالمية على انجاز مهمات هذا الدور الذي رسمته إيران لنفسها بأيديولوجية إسلامية، والتي تحاول أن تحققها من خلال البروز كقوة إسلامية عالمية مؤثرة

وفاعلة في الأحداث الإقليمية والدولية ورسم مستقبلها وخصوصا بعد تفكك الإتحاد السوفيتي السابق وحصول جمهورياته الإسلامية على الإستقلال، ومد أذرع للتعاون وخلق المجالات الحيوية في مناطق واسعة من الجمهوريات آسيا الوسطى [١٢]، حيث تسعى الإستراتيجية الإيرانية الى إيجاد مناطق نفوذ وقوى مؤيدة لها في معظم الدول الإسلامية الأخرى.

المطلب الثاني: مفهوم الاستراتيجية الايرانية بعد عام ٢٠٠٣

الفرع الاول: تطور الاستراتيجية الايرانية بعد عام ٢٠٠٣

تجسد أهداف السياسة الخارجية فلسفة عقيدة الدولة، لغرض تحقيق أمن المصالح القومية، لذلك تتأثر بأي متغير أمني إقليمي جديد، وهذا ما أشار اليه علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني الأسبق وفق مفهومه للعلاقات الدولية، أن الأمن المطلق يواجه الأمن النسبي وحيازة الأمن المطلق لطرف لا يكون إلا بتدمير أمن الآخرين، وفي ألأمن النسبي يمكن اتباع سياسة الإحتواء ضد عدو أو منافس، وبما أننا نعيش نظام هيمنة وفرصة تحدي الآخرين من قبل قوى مهيمنة إقليمية هي فرصة غير موجودة فعليا، فلإن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت سياسة ثابتة تجاه إيران، محاولة بإستمرار منع تحول إيران الى قوة رئيسية من جهة وقوة إقليمية من جهة آخرى، لذلك أعلنت إيران عن مبادئ سياستها الخارجية بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩،حددت فيها دور إيران في خدمة الإسلام، متجاوزا الحدود السياسية القائمة بين الدول الإسلامية، وكان المبدأ الثاني هو، (لا شرقية والغربية)، والاعتماد على الذات، أما المبدأ الثالث فهو رفض الأحلاف العسكرية التي أنشأتها الدول الكبرى لحماية الدول، والمبدأ الرابع هو دعم حركات التحرر في العالم الإسلامي وعلى رأسها حركة تحرير فلسطين [١٣].

أي أن الرؤية الإيرانية تعني" أن امتلاك إيران للقوة لا يعني إضعاف دول إقليمية أخرى، أو تهديد أي بلد، فمصدر تهديد البلدان العربية في السابق أي قبل عام ٢٠٠٣ كان العراق، وإن امتلاك إيران للقوة له صلة بفلسفة الثورة الإسلامية الجديدة، وحق إيران الجيوبولتيكي والجيو– إقتصادي، من الممكن أن تنسجم مع مفردات اللغة السياسية الإيرانية ولا تنسجم مع مفردات لغة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبنت السياسة الخارجية الإيرانية أربعة نماذج رئيسة: [١٤]

١. **استراتيجية التبني Adaptive Strategy**: حيث تعتمد على الإلتزام بالأعراف والشرعية الدولية، وقد ظهرت بوضوح في السلوك الإيراني الخارجي أثناء فترة حرب الخليج الثانية حيث التزمت إيران بالقرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بتوقيع العقوبات على العراق.

٢. **استراتيجية التحفيز الذاتي Self-Promotion Strategy**: وتهدف الى تأكيد دور إيران الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية والآسيوية (الشرق أوسطية).

٣. **استراتيجية المناورات The Bargaining Strategy**: تدخل هذه الإستراتيجية في صلب السلوك السياسي الإيراني الخارجي حيث توجد مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية وتهدف الى تحقيق أعلى معدل من الربح Maximization of interest.

٤. استراتيجية التصلب Intransigent Strategy: تهدف هذه الإستراتيجية الى إظهار استقلالية إيران عن الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية المقاومة لجميع أنواع الهيمنة العالمية على منطقة الشرق الأوسط والخليج كما تركز هذه السياسة على المبادىء الرئيسة للثورة وعدم التخلي عنها.

هذه الإستراتيجية ليس لها علاقة فقط بالنواحي القانونية والدستورية بل تمتد الى ما يسمى بالنفسية الجغرافية السياسية عند الإيرانيين ذات الجذور التاريخية والثقافية وعادة ما تبدو بشكل تصريحات حادة من قبل العلماء للهجوم على الهيمنة الخارجية أو عند حدوث قضية دولية تظهر انحيازا غريبا تجاه العالم الإسلامي كما تستخدم استراتيجية الحشد والتجييش الداخلي والخارجي، وهذه الأنماط الإستراتيجية الأربعة في سياق السياسة الخارجية الإيرانية توضح تؤكد مدى تعقيد إجراءات صنع القرار الخارجي.

وإستنادا لما تقدم فإن الثوابت الوطنية والاستراتيجية تعد كأحد أهم العناصر في المحدد القومي، حيث تقوم استراتيجية إيران على تحقيق ألأمن و الإستقرار لنظام الجمهورية الإسلامية، ومن حق إيران لما لديها من مبررات تأريخي وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية أمن للمنطقة تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق، تستند على بعدين أساسيين، أحدهما عقائدي، يتمثل في تغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم أهل البيت، للألتفاف حولها، وتنفيذ وصاياها، أما البعد الآخر فهو بعد نضالي، يتعلق بتشكيل قوة ذاتية من دول المنطقة، بكل إمكاناتها البشرية والعسكرية والإقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية، ولاشك في أن إيران، ترى أن بأمكانها أن تلعب دور القيادة بين هذه الدول في المنطقة على الأقل، وأن تقف بوجه التحديات التي تواجهها إقليميا ودوليا [١٥].

لذلك تتبنى ايران اعتماد المبادأة على الخبرات المختلفة في مجال العلاقات وعلى القدرة على التحرك السريع الفعال، وهذا يعني الاستعداد الدائم، والاستنفار الكامل لكل الأدوات المساعدة في مجال المبادأة، والاستعداد لكافة الاحتمالات، ومن منطلق إدراك إيران لقدراتها الذاتية، وإمكاناتها الطبيعية، وإحساسها بحقها في الريادة في المنطقة، كونها تمتلك على صعيد تنمية القدرات العسكرية، بما يضع إيران في مصاف الدول القليلة في العالم المالكة لتكنولوجيا الصواريخ الباليستية البعيدة المدى وهي قدرة لا تتوافر في الشرق الأوسط إلا لدى إسرائيل [١٦]، لابد من الاشارة الى تأكيد الرئيس الاسبق" حسن روحاني": الى استمرار هذا التطوير والاهتمام بالمؤسسة العسكرية لأن القوات المسلحة الإيرانية لا تفك ارتباطها بالشعب وتلتزم الدفاع عن المصالح الوطنية، وهي ضمانة لأمن المنطقة واستقرارها، مشيرا الى أن بلاده لن تعتدي على أي بلد و أنها أثبتت من خلال المفاوضات كونها داعية منطق وحوار وليست داعية الحرب، مشددا على أن الجيش الإيراني سيقف بقوة بوجه اعتداءات الطامعين [١٧].

ان هذه المبادىء في السياسة الخارجية الإيرانية التي هي جزء لا يتجزأ من فكر المرشد الأعلى وقيادته، لذلك يمكن تحديد أبرز العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية كما يلي: [١٨]

أولا: روح المغامرة: حيث شكل الإسلام والقومية الفارسية القيم ارتكزت عليها الجمهورية الإسلامية سواء مع جيرانها أو مع الدول الكبرى، أو مع الدول الإسلامية الأخرى.

ثانيا: واقعية وسياسة دبلوماسية مرنة: حيث انتقلت السياسة الإيرانية في بداية الثورة من الاندفاع والثورية الى سياسات خارجية أكثر واقعية ومرونة بعد عام ٢٠٠١.

ثالثا: متغيرات الجيوبولتيك: تأثير المتغيرات السياسية والامنية في المجال الحيوي الايراني منذ تفكك الإتحاد السوفيتي، بالإضافة الى أثر حرب الخليج الثانية والثالثة احتلال العراق واحتلال أفغانستان.

حيث تمتلك إيران القدرة الفكرية والنظرية السياسية لاستثمار الطاقة الكامنة لبناء نظام إسلامي، في ظل الأزمات والتحديات أي إنها وتزامنا مع مسيرتها التنموية والإقتصادية وبناء المجتمع الديني، على حل القضايا السياسية والإجتماعية للعالم الإسلامي.

نفهم من هذه المبادىء بأن هدف السياسة الخارجية الإيرانية تتركز على معاداة الإمبريالية الأمريكية، والاكتفاء الذاتي، والاستقلال، ودعم مستضعفين ومعاداة الصهيونية، وان هذه المبادىء في السياسة الخارجية الإيرانية التي هي جزء لا يتجزأ من فكر المرشد الأعلى وقيادته، حيث تمتلك إيران القدرة الفكرية والنظرية السياسية لاستثمار الطاقة الكامنة لبناء نظام إسلامي، في ظل الأزمات والتحديات بموازات الهدفين الآخرين نحو تحقيق الهدف الثالث أي إنها وتزامنا مع مسيرتها التنموية و الإقتصادية وبناء المجتمع الديني، على حل القضايا السياسية والإجتماعية للعالم الإسلامي.

الفرع الثاني: تطور السياسة الاقليمية الايرانية بعد اعم ٢٠٠٣

لقد أعلنت إيران اعتماد سياسة تصدير الثورة الى دول الجوار منذ عام ١٩٧٩، مما اثار مخاوف دول المنطقة، وكانت من تداعياتها الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، لقد اتخذت إيران ومنذ ١٩٧٩ سياسة خارجية تجاه دول المجاورة والعربية بشكل خاص تتفوق فيها سمة الصراع على التعاون، حيث برز وبوضوح الدور الإيراني المباشر وغير المباشر في استخدام سياسة التدخل في شان دول الجوار، التي مثلت مصدر تهديد على استقرار أمن الإقليم وتأزم العلاقة مع دول الخليج العربي، لذلك أثرت هذه السياسة على حالة عدم الاستقرار والأمن الإقليمي، كونها كانت تسعى الى فرض ترتيبات أمنية تخدم أمن مصالحها ومعادية لمصالح الأمريكية في المنطقة، حيث سعت إيران منذ نهاية الحرب الباردة إلى أن يكون لها دور مؤثر في المنطقة العربية و لاسيما منطقة الخليج العربي، فقد شهدت فترة التسعينات تحرك إيراني على نطاق واسع لفرض نفوذها في هذه المنطقة، لذلك تبنت إيران سياسة معادية لإسرائيل التي ترى فيها كياناً معتدياً محتلاً لأراضي فلسطين ووجودها يمثل خطراً على إيران وأمنها القومي كونه يحتل صراعاً حضارياً وليس سياسياً لشراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر نفسها طرفاً في الصراع العربي – الإسرائيلي منذ عام ١٩٧٩. [١٩]

حيث يستند مفهوم الأمن الإيراني في المنطقة على محاولة عزل دول الخليج العربية عن عالمها العربي، مما يسمح لها بإقامة نظام أمني ضيق يسهل سيطرتها وهيمنتها على المنطقة في ظل حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي تعيش على وقعها إقليم شرق الأوسط منذ عام ٢٠٠١، فمنطقة الخليج العربي تمثل واحدة من أهم الثوابت في سياسة إيران الأمنية وأستراتيجيتها العسكرية، فهي تدرك بأن انهيار النظام

الأمن الإقليمي وتشكيل النظام الشرق أوسطي فرصة لها للقيام بدور فاعل على مستوى المنطقة، فدورها في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن ما هو إلا محاولات منها للتغلغل والتدخل غير المباشر في المنطقة مستغلة في ذلك حالة عدم الاستقرار الأمني التي تشهدها النظام الإقليمي بعد عام ٢٠١١. [٢٠]

تتأثر سياسة الدولة بالمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية سلباً وإيجاباً لاسيما، لذلك مارست ايران من خلال سياستها الخارجية في الأمن الإقليمي بأداء دوراً رئيسياً في أمن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي خاصة لخدمة أمن مصالحها بعد أحداث ٢٠٠١، لذلك تُعد سياسة إيران و تركيا و السعودية واسرائيل، من القوى الإقليمية الصاعدة التي تسعى لتشكيل سياستها الخارجية لتتلائم مع المتغيرات التي شهدتها المنطقة أثر احداث عام ٢٠١١ حيث شكلت تحديات جديدة للقوى الفاعلة في المنطقة التي شهدت تنافساً إقليمياً لتعزيز النفوذ بين أطراف هذه القوى الإقليمية، ففي حين تهيمن الأعتبارات الأمنية على توجه الإيراني الجديد نحو الشرق الأوسط بالمقابل تسعى المملكة العربية السعودية و دول الخليج العربي على مجابهة سياسة التهديد الإيراني ومقاومة نفوذها في المنطقة، في ظل حالة الضعف الإستراتيجي وحالة التفكك بين دول المنطقة، لبداية مرحلة جديدة في رسم خارطة طريق بأساليب جديدة لتعزيز أدوارها الإقليمية بشكل حاسم في قضاياه لخدمة أمن مصالحها من خلال المساهمة في استقرار الأمن الإقليمي. لذلك مارست إيران سياسة التدخل لاسيما تجاه النظام السياسي الجديد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وكأنها الطرف الاقليمي المؤثر في تطور الاحداث في العراق والأزمة السورية واليمنية واللبنانية بعد عام ٢٠١١ [٢١]، حيث تسعى إيران الى استخدام سياسة اقليمية تخدم أمن مصالحها تستند على ثلاث مبادئ أساسية كما يلي: [٢٢]

١. سياسة تصدير الثورة الدينية الى الدول المجاورة، إذ تعتبر إيران دول الجوار الإقليمي ساحة لنشاطها العقائدي، فهي تركز جهودها دوماً على أن تكون طرفاً فاعلاً في أي نظام أمني في المنطقة، الأمر الذي يثير تخوف دول المنطقة من أهداف سياسة إيران المستقبلية أو في اختراق النظام الأمني للدول المجاورة وتداعيات ذلك على حالة الاستقرار الأمن الإقليمي.

٢. سياسة تفضيل إيران للوضع القائم في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١١ من حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تسود المنطقة، ولقد قامت هذه السياسة على إستراتيجية تسعى من خلالها بأن تكون قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة في إستقرار الأمن الإقليمي، وهو ما يجعلها تصطدم بقوى إقليمية أخرى، الشيء الذي أدى الى خلق صراعات وجعل من منطقة الشرق الأوسط بؤرة توتر تسعى فيه عدد من القوى الى فرض سيطرتها مما يؤدي الى استمرار حالة من عدم الإستقرار وانعكاس تأثير تداعياتها على التنمية والتطور لدول المنطقة.

٣. إتباع سياسة دعم وحماية النظم السياسية في العراق وسوريا ولبنان واليمن لتوحيد مواقف سياساتها تجاه حالة الإستقرار الأمني الإقليمي بما يخدم أمن مصالحها القومية، حيث تثير السياسة الإقليمية الإيرانية الكثير من التساؤلات في تعالمها مع المتغيرات المستجدة التي شهدتها المنطقة بعد عام ٢٠١١،

والتي لعبت فيها إيران دوراً فاعلاً نظراً لموقعها الجيوستراتيجي والثقل السكاني والقوة العسكرية. وقد كان للإستراتيجية الإيرانية أهداف قومية في المنطقة تسعى الى تحقيقها وتعزيز دورها المهيمن في المنطقة الخليج وفي كل الشرق الأوسط نتيجة لإعتبارات المتعلق بعوامل حضارية، ومقومات القوة العسكرية وتقدم العلمي والتكنولوجي.

لذلك أعلنت إيران كونها قوة إقليمية مهيمنة عن خطة استراتيجية تحت تسمية " إيران ٢٠٢٥"، رسمت فيها خارطة الطريق للبعد الأستراتيجي المستقبلي للدور الإيراني للفترة الممتدة من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٥، تتضمن تحقيق هدفين أساسيتين و هي أن تكون إيران قوة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط و أن تكون قوة دولية مؤثرة في القضايا الدولية، ولتحقيق ذلك تحتاج إيران إلى تعزيز قدراتها في الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان عسكري والاعتماد على النفس استراتيجياً و تكتيكياً وامتلاك التكنولوجيا النووية وبالتالي القدرة على امتلاك الأسلحة النووية التي من شأنها أن تضمن موقع إيران كقوة مهيمنة دولياً وإقليمياً [٢٣].

المطلب الثالث: السياسة الايرانية تجاه الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣

الفرع الاول: أهمية جيواستراتيجية العراق في الإستراتيجية الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣

يعد أهمية جيواستراتيجية العراق من بين أهم مصادر الجيو–اقتصادية الرئيسة في الشرق الأوسط، ويعد كذلك في منظور الإستراتيجية العالمية مركز الحزام الإستراتيجي الشرق الأوسطي، وذلك من خلال موقعه الجغرافي المتميز، كونه يشكل محوراً بريا وحيدا بين الشرق الأوسط وما بين الخليج وبحر قزوين والبحر المتوسط، بالإضافة الى قربه من الخليج العربي، التي منحته أهمية إستراتيجية مضافة، إذ أن الموقع الجغرافي للخليج العربي وما يتمتع به من مركز استراتيجي مهم ودور اقتصادي متميز، فالسيطرة على العراق تعني السيطرة على حركة الأساطيل العسكرية والتجارية ومن ثم السيطرة على الخليج، كما أن وقف الملاحة فيه يعني من الناحية العملية وقف إمدادات النفط الى العالم، بالإضافة لذلك يكمن أهمية موقع العراق الإستراتيجية من طبيعة العلاقة مع دول الجوار أولا وطبيعة المنطقة وحساسيتها وثانيا فالأهمية انعكست على الجانب السياسي، كونه عنصر توازن في المنطقة بين دول متمايزة في القوة في ظل تنافس سياسي شديد بين الأطراف الاقليمية، حيث أدى العراق دور الجدار الحاجز لتوسع دول على حساب غيرها فمثلا عامل الإختلاف بين إيران ودول الخليج العربي أعطى العراق ميزة من حيث الموقع المجاور مع إيران ذات القوة الفاعلة في المنطقة فإن العراق كان الموازن لها، بهذا أصبح الصراع يدور في هذه المنطقة حول مصالح هذه الدول ودول أخرى خارج المنطقة مما جعل العراق يبني سياسته على أساس القوة من أجل المحافظة على وضعه [٢٤].

لذلك كان للموقع الإستراتيجي للعراق، علاوة على غناه بالموارد الطبيعية وتركيبة سكانه الإثنوغرافي الى جعل العراق مسرحا جيوبولتيكيا للصراع بين مختلف القوى في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. كان في مقدمة القوى التي تصارعت على العراق وعدته مجالا حيويا لها هي تركيا وإيران وبريطانيا وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية. فموقع العراق يعد إمتدادا جيوبولتيكيا هاما بالنسبة لإيران في ضوء جميع

الإستراتيجيات العالمية، فوفق أهمية الموقع العراقي فإن هذا يشكل عمقا استراتيجيا طبيعيا لإيران، وخط دفاع أول ضد اجتياحها أو احتوائها ومحاولة إخضاعها أو تغيير نظام الحكم فيها، فعلى مدار التأريخ كان العراق الباب الرئيسي للحملات العسكرية التي أجتاحت بلاد فارس من الغرب، كما كانت إيران البوابة التي دخلت فيها القوى المتعددة الى العراق والشرق الأوسط، فحتمية الجوار هي حتمية تأريخية جيوسياسية لا يمكن إغفالها خاصة وأن الجوار الإيراني الشمالي والشرقي، يزيد من أهمية العراق بالنسبة لإيران، إذ أن تركيا هي القوة الإقليمية الأكثر منافسة لإيران في الشرق الأوسط، تشكلان مجالات حيوية هامة بالنسبة لدولة إيران إقتصاديا أو جيوبولتيكيا [٢٥]. ويمكن تحديد أهم العوامل الاستراتيجية لأهمية العراق في السياسة الايرانية وفق ما يلي:

أولاً: استراتيجية تحقيق التوازن الإقليمي بين العراق وإيران: يحتل العراق مكانة استراتيجية حيوية في الفكر الجيوبولتيكي الإيراني وعلى مر العصور وذلك وكما أتضح إقليم الجغرافيا والجوار والمزايا الجيوسياسية للعراق ومنطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة، وتظهر العلاقة بين العراق وإيران سواء في العصر الحديث أو القديم، فالقوى التي كانت تتحكم بالمكانيين تدرك أهمية التوازن الجيوبولتيكي في هذا الأقليم إذ أن قوة العراق قد تشكل خطرا يتهدد مصالح الدولة الإيرانية في منطقة الخليج وحتى في بعض أقاليم إيران، فيما يشكل ضعف العراق الى تمتع إيران بميزة الإنفراد في القوة، مما يسهل عملية خلق مجالات حيوية لصالحها سواء في العراق مباشرة أو من خلاله الى دول المنطقة. إذ أن ذلك سيشكل خطرا على المصالح الغربية ولعل تحليل الجغرافي السياسي للقوتين العراقية والإيرانية قبل عام ١٩٨٠ تشير الى وجود قوتين إقليميتين بالقرب من أهم المناطق حيوية وحساسية وهي منطقة الخليج العربي وأن التوازن الذي حصل بين القوة العراقية والقوة الإيرانية مع اختلاف الإيديولوجيات وتصور كل قوة بأن الأخرى ستحصل على مجال حيوي أوسع أدى الى الحرب بين الدولتين(١٩٨٠-١٩٨٨)، وقد كان من بين أهم النتائج الجيوبولتيكية للحرب هي تحييد القوتين العراقية والإيرانية [٢٦].

ثانياً: الإستراتيجية الإيرانية بعد احتلال العراق: مثلت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق في مرحلة الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، أنموذجا جيدا لاختبار طبيعة تلك السياسة وتطورها وصولا لتحقيق مصالح إيران الحيوية في هذا البلد. لذا فقد كان منطقيا أن ترصد إيران تطور الملف العراقي بمعايير وموازين مختلفة عما يرصده الآخرون ليس فقط لميراث لصراع السياسي والأيديولوجي والعسكري الشديد بين البلدين. ولكن أيضا لسببين جوهريين: [٢٧]

١. احتمال حدوث فراغ سياسي في العراق بسبب الاحتلال، وما قد ينجم عنه من مخاطر جيوستراتيجية على الأمن القومي الإيراني، ولعل ما كان يثير مخاوف إيران في هذا السياق يكمن في إن فشل العراق في إيجاد حكومة مركزية قوية تمنع حالة الفوضى والاضطراب من الإنتقال الى الحدود مع إيران فضلا عن احتمالات حدوث عملية انفصال أقليم كوردستان مثلا، وتشكيل دولة كوردية، شأنه التأثير على وضع الأقلية الكوردية في ايران، وتشجيعهم على السعي الى تحسين أوضاعهم في ايران أو طلب الإنضمام الى

الدولة الكوردية الجديدة أولاً، وثانياً، أن يصل الى الحكم في العراق حكومة مستقرة ولكنها موالية للولايات المتحدة، ومعادية لإيران، مما قد يشكل خطرا حقيقيا على الدولة الإيرانية، ذلك أن إحتمالات استخدامها كقاعدة انطلاق لتهديد إيران يظل خيارا قائما، خصوصا في ظل الميراث العدائي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

٢. ان يتيح الفراغ السياسي المتوقع حدوثه امكانية عودة إيران بقوة الى العراق وتحقيق اهدافها الجيوستراتيجية فيه وفق التصور الأستراتيجى الأيرانى، نجدان إيران اتبعت سياسات ملائمة بضوء المتغيرات الجديدة الناتجة عن احتلال العراق كونه متغير جيوبولتيكى وأثره الخطير هو وجود قوات الأمريكي في أرض الجوار الجغرافي الأيرانى، وهذا يعني عملي تطويق جيوبولتيكى تستدعي سياسات جديدة تتواءم مع الواقع الجديد ومن هذه السياسات: [٢٨]

- ❖ سياسة الحياد النشط (الإيجابي): رفض إيران سياسة الحرب لمعالجة الازمة في بداية التحضير الأمريكي للغزو من خلال تأكيد وزير الخارجية الاسبق كمال خرازي "، رفضها المطلق للحرب لحل الأزمة' وان إيران لا تؤيد الولايات المتحدة ولا نؤيد العراق، نحن معنيون بمصالحنا الوطنية، نحن محايدون.
- ❖ سياسة الانحياز الحرج: اتبعت أيران هذه السياسة بعد ان تأكدت بأن مصالحها سوف تتضرر، وبالتالي أرادت الانفتاح على الولايات المتحدة في الأقل لدرء الخسار المتوقعة من جانب الولايات المتحدة عليها، وفي الوقت نفسه تتجنب أي مواجهه مع العراق أو إثارة أي خلافات أو مواجهات يمكن أن تفسر بأنها انحياز إيراني للجانب الأمريكي.
- ❖ سياسة مواجهة الداعيات: اتبعت أيران هذه السياسة بعد ان تأكدت بأن الهدف الأمريكي ليس الإطاحة بالنظام السابق وإنما يتعدى ليشمل ذلك النظام في سوريا وإيران. إذ تزايد تهديد صقور الإدارة الأمريكية الذين اعترفوا بأن الدور التالي سيكون من نصيب إيران، وان الولايات المتحدة على استعداد لمساندة ما اعتبرته نضال الإيرانيين من اجل نيل حريتهم، وقد دفعت هذه التهديدات الأمريكية المباشرة الإيرانيين ال بلورة السياسة اللازمة لمواجهة تداعيات ما بعد الحرب على العراق.

أن خلاصة الاستراتيجية الأمريكية في العراق، هو أن يبقى هذا البلد لفترات طوية تحت السيطرة الكاملة (مباشرة وغير مباشرة) سياسياً وعسكرياً، فضلاً عن ان الأستراتيجية الأمريكية تحاول وبكل وسائلها المتاحة تضخيم التغلغل الإيراني في العراق وتركيا ودفعها لكي تتصارع في أرض العراق وأيضاً إخافة العراقيين ودفعهم للتمسك بالوجود الأمريكي تحت ذريعة الحماية من تدخل دول الجوار الجغرافي وخاصة إيران. وقد دفعت هذه الاستراتيجية إيران لأتخاذ وبلورة مواقف جيوبولتيكية واستراتيجيات مرحلية للحد من خطورة التواجد الأمريكي سياسته في العراق وتتمثل في مجملها في سياسة (الدفاع في العمق) لإبعاد كيانها ومصالحها من الخطر الأمريكي، خاصة وان الاستراتيجية الأمريكية باحتلالها للعراق وأفغانستان هي في الواقع استراتيجية تطويق جيوبولتيكى خطير لدولة إيران، خاصة مع العلاقة الاستراتيجية بين كل أمريكا تركيا وباكستان، وبموجب هذا الواقع وبحكم الجوار الجغرافي العراقي/ الأيرانى وأهميته، كان مسوغاً من

الناحية الجيوبولتيكية أن تتحرك الاستراتيجية الإيرانية وفقاً لمصالحها باتجاه ووسائل متعددة الاتجاه، في العراق للضغط على المصالح الأمريكية خاصه في الخليج العربي، حيث برزت سياسة الضغط والضغط المقابل بما يجعل الاستراتيجية الإيرانية لتحقيق أهدافها لاحتواء لاحتلال ومن هذه الأساليب، النشاط الاستخباري والاستثمار والاقتصادي، من خلال الفصائل المسلحة الموالية لفلسفة نظامها الأيديولوجي [٢٩].

الفرع الثاني: تطور السياسة الإيرانية تجاه الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣

تبنت إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، سياسة تصدير مبادئ الثورة الى خارج حدودها لذلك واجهت صعوبات و مشاكل متعددة، ونتيجة ذلك خاضت حرباً مع العراق ١٩٨٠–١٩٨٨ خسر فيها البلدين موارد بشرية ومادية كبيرة، إلا ان المتغير المؤثر في السياسة الإيرانية كانت عملية الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، الذي أوجد حالة من الفراغ السياسي والأمني، بالتزامن مع اتهام إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ٢٠٠١، بأنها دولة راعية للإرهاب وصنّفتها مع العراق ضمن دول "محور الشر"، الأمر الذي فرض على إيران ادراك مخاطر هذا المتغير وهي محاطة بقوات امريكية في افغانستان بعد عام ٢٠٠١ بالإضافة الى التواجد العسكري الأمريكي في العراق والخليج بعد عام ٢٠٠٣، في ظل الأعلان الأمريكي بأعادة صياغة ورسم الخليج والمنطقة ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد، ادركت القيادة الإيرانية مخاطر هذا التهديد للأمن و ضد المصالح الإيرانية من خلال أتخاذ سياسة خارجية تجاه العراق والقضايا الإقليمية لحماية أمن مصالحها القومية، باستغلال فرصة هذه المتغيرات السياسية والأمنية من خلال توظيف قدراتها كافة [٣٠]، أن احتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ أوجد حالة من الفراغ السياسي والأمني، شكل عامل تهديد لأستقرار الأمني الإقليمي نتيجة التواجد العسكري الأمريكي في العراق الأمر الذي أثر على سياسات دول الجوار تجاه هذه المتغيرات الجديدة في العراق. حيث شكل هذا المتغير حالة من الصراع الإقليمي بين القوى الفاعلة المؤثرة في قضايا الإقليمية في ظل الصراع الإيراني العربي، التركي العربي، الإسرائيلي العربي الفلسطيني الهادف الى التوسع الإقليمي والنفوذ والدور الإقليمي من خلال التدخل في الشأن الإقليمي، ويعد المتغير في العراق عامل تهديد للاستقرار الأمني الإقليمي فيما يلي: [٣١]

١. تصاعد التوترات الإجتماعية – السياسية في إجمالي دول المنطقة جراء تداعيات بروز دور النخبة السياسية للأحزاب الشيعية في العراق.

٢. الفراغ الأمني نتيجة حل الجيش والمؤسسات الأمنية الذي نجم في العراق جعل التنظيمات المتطرفة تعزز لوجودها بشكل قوي ومؤثر في العملية السياسية.

٣. سعت إيران الى محاولة بسط سيطرتها على العراق وبالتالي أثرت على إجمالي علاقات القوى الفاعلة في المنطقة.

حيث تمارس السياسة الإيرانية دورها في استغلال المتغيرات الإقليمية السياسية والأمنية لتعزيز نفوذها من خلال توظيف قدراتها السياسية والأمنية والاقتصادية بهدف تحقيق دور الهيمنة الإقليمية عبر استخدام أدوات سياستها الخارجية المتمثلة بالفصائل والأحزاب الموالية المؤمنة بأيديولوجيتها، في مواجهة

عوامل التهديد لأمنها الوطني كونها تعد السياسة الأمريكية و الإسرائيلية في إقليم شرق الأوسط معادية لها بالإضافة الى تهديد الجماعات الإرهابية التي برزت بعد احداث ٢٠١٣ بالإضافة الى انعكاس تداعيات الأزمات في سوريا و ليبيا واليمن لذلك شاركت إيران في سياسة محاربة الرهاب في العراق بعد عام ٢٠١٤، لأسباب تتعلق بحماية امنها ومصالحها الوطنية لإبعاد التهديد عن امنها الداخلي اولاً، و ثانياً حماية مصالحها في العراق من خلال الدفاع عن حماية النظام السياسي، و ثالثاً إبعاد تهمة دعم الإرهاب التي تسهمها بها الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك قدمت المساعدات اللوجستية والتسليحية الى المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية بالإضافة الى تواجد المستشارين من كبار الضباط في قيادة جيش القدس [٣٢]، باستخدام سياسة التدخل في العراق لخدمة أمن مصالحها القومية

- التحكم في توازن القوى الحاكمة في النظام السياسي الجديد.
- افشال الاهداف السياسة الأمريكية في العراق من خلال تشكيل الكتل السياسية والفصائل المسلحة خدمة أمن مصالحها.
- محاربة الرهاب بعد عام ٢٠١٤. لإبعاد تهمة دعم الارهاب عن نفسها

لذلك قدمت إيران دعم مباشر لفصائل الحشد الشعبي التي تشكلت نتيجة سيطرة داعش على الأراضي واسعة من العراق في حزيران ٢٠١٤، ساهمت هذه المساعدات والدعم في تمكين المؤسسة الأمنية والعسكرية وللفصائل الحشد الشعبي بالإضافة الى مشاركة قوات البيشمركة في حرب تحرير العراق وإسقاط دولة الخلافة الإسلامية في ايلول ٢٠١٧. ركزت إيران اهداف سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد احتلال الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١، و بإحتلال العراق عام ٢٠٠٣، ومن خلال تطوير علاقاتها مع الدول الإقليمية، فعملت على احداث توافق في المواقف مع الدول المجاورة للعراق والمعنية بالأزمة فشكلت معها محوراً جديداً ضمنها مع كل من تركيا و سوريا فضلاً عن علاقاتها الإستراتيجية مع حزب أله اللبناني و حركة حماس في مسعى منها للاستقواء بالمحيط العربي و الإسلامي في مواجهة التحديات التي تواجهها جراء أزمة برنامجها النووي و العقوبات الأممية والأمريكية التي الحقت بها الكثير من الأضرار في مصالحها الوطنية [٣٣].

الفرع الثالث: تأثير السياسة الايرانية تجاه الإستقرار السياسي والأمني في العراق بعد عام٢٠١١

بدءَ نشاط الجماعات المتطرفة المسلحة تحت شعار مقاومة قوات الاحتلال الأمريكي بعد العام ٢٠٠٣، تمارس أعمال العنف والإرهاب ضد أبناء الشعب كافة، تحت مسميات طائفية عديدة في العراق، في ظل غياب المؤسسة الأمنية والعسكرية، الأمر الذي أثر بشكل فاعل على حالة عدم الإستقرار الأمني، بسبب عدم قدرة الجيش الأمريكي في تأمين حالة من الإستقرار الأمني، رغم حجم قدرة هذه القوات في العراق، مما تسبب في تحول هذه الأعمال إلى نزاعات داخلية بسبب تداخل أعمال العنف والمقاومة، والطائفية، والإرهابية، التي ساهمت في التأثير على تطور ظاهرة الإرهاب في العراق بعد العام ٢٠٠٣.

أن التظاهرات الشعبية التي شهدتها كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا والبحرين واليمن، في العام٢٠١١، نتيجة عدم الرضى أغلبية الشعب والمطالبة بالإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي والمساواة ورفض التمييز، ومكافحة الفساد كان تعبير عن رفض السياسة التي تمارسها الحكومات تجاه الشعب إلا أن عدم استجابة الحكومات ومحاولة قمعها بالقوة أدى إلى تدخل القوى الإقليمية والدولية واستغلالها الظروف من خلال دعم أطراف الأزمة لتحقيق مصالحها [٣٤]، وتسببت في تغيير بعض الانظمة السياسية في تونس ومصر وليبيا والتي أطلقت عليها وسائل الإعلام مصطلح "الربيع العربي".

أثرت تلك المظاهرات الشعبية على الرأي العام في العراق والتي تسببت إلى خروج أعداد كبيرة من أبناء الشعب في بغداد وعدد من المحافظات الأخرى، مطالبين بالإصلاح السياسي وسيادة القانون وتقديم الخدمات الأساسية، وقد تحولت هذه التظاهرات الشعبية المطلبية إلى صيغة الإعتصامات في مناطق محددة في المحافظات ذات أغلبية السنية، شارك فيها العديد من النخب السياسية، ورجال الدين، وشيوخ العشائر، والشباب، والفئات إلاجتماعية المختلفة' الا ان الحكومة لم تستجيب لتنفيذ تلك المطالب، ونفذت حملة عسكرية لإنهاء الإعتصامات، بدخول القوات العسكرية إلى ساحات الإعتصام لتفريق المعتصمين بالقوة والذي تسبب في وفاة وجرح العديد منهم في العام٢٠١٣، ونتيجة لتطور هذه الأحداث وتأثير البيئة السياسية والأمنية الإقليمية، إستغلت الجماعات الإرهابية هذه البيئة لإعادة نشاطها في مناطق مختلفة من العراق، لزيادة نشاطها والتي تسببت في تطور حالة عدم الإستقرار الأمني بتعرض جماعة "داعش" على الموصل في حزيران ٢٠١٤. [٣٥]

ركزت إيران على حماية النظام السياسي الجديد في العراق من خلال التأييد والدعم المباشر للحكومة العراقية في مواجهة التهديدات التي واجهت النظام السياسي في العراق بعد العام٢٠١١، فقد طورت إيران علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع الحكومة العراقية، وتأكيدها على المحافظة على وحدة أراضي العراق لحماية وحدة أراضيها، لأن الإستقرار السياسي والأمني في العراق، الهدف منها، حماية حالة الإستقرار الأمني لنظامها السياسي، لذلك فأن اية حالة صراع وأزمة من هذه الشاكلة في العراق ينعكس مباشرة على الداخل الإيراني، لاسيما حالة إقليم كوردستان العراق من حالة سياسية والإقتصادية في ظل النظام الفيدرالي، الأمر الذي قد يؤثر على إثارة المشاعر القومية لدى أبناء الشعب الكردي في إيران، للمطالبة بحقوقه القومية، بالإضافة إلى أخرين مثل البلوش والعرب والأدريين. [٣٦]

كانت عملية انسحاب القوات العسكرية الأمريكية بموجب الإتفاقية الأمنية وإتفاقية الإطار الإستراتيجي في نهاية عام٢٠١١، بمثابة التنازل لصالح الدور الإيراني، بحيث استغلت إيران الإنسحاب لملء الفراغ من خلال زيادة دورها في العراق على حساب الدور الأمريكي الذي بدأ يتراجع لذلك عملت إيران بكل الوسائل، في محاولة لزيادة النفوذ والتحكم بالشأن العراقي بالتنسيق مع أغلبية القوى السياسية في العراق وخاصة الأحزاب السياسية الشيعية، لإستغلال قدرات العراق للإستفادة من الموارد الإقتصادية في العراق في ظل إنكماش الإقتصاد الإيراني نتيجة لعقوبات الأمريكية والأممية المفروضة عليها [٣٧]، من

خلال تعزيز المصالح المشتركة الاقتصادية العراقية الإيرانية لزيادة النفوذ الإيراني في العراق"، لتقليل تأثير العقوبات على النظام السياسي في إيران تسبب في عزلها وإلحاق الضرر بمواردها، نفهم مما تقدم بأن إيران تعتبر العراق مجالاً حيوياً، لتوظيف مواردها من خلال حماية النظام السياسي، لذلك تعمل بهدف تحقيق أمن مصالحها وتعزيز مكانتها الإقليمية.

تلاقت أمن المصالح الأمريكية والإيرانية من أجل القضاء على تنظيم "داعش" وتحرير الأراضي التي سيطر عليها، وعلى هذا الأساس تغاضت أمريكا عن الدور الإيراني غير المسبوق في العراق والذي شمل تمويل ودعم الفصائل المسلحة كافة وإرسال المستشارين العسكريين إلى العراق، بذلك منحت الفصائل المسلحة دوراً وحجماً ونفوذاً، للتأثير على مواقف النظام السياسي [٣٨]، نتيجة عدم قدرة النخبة السياسية الحاكمة معالجة الأزمات والتحديات التي برزت بعد العام ٢٠٠٣، مما سمح لبروز الكثير من الجماعات المسلحة المتطرفة وأصحاب المصالح لإستثمار المصالح الحزبية والفئوية والشخصية على المصالح الوطنية، والتي ساهمت في إنتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي والمحاصصة الطائفية.

الأمر الذي أدى إلى تكوين رأي عام مؤثر وقناعة لدى الرئيس الأمريكي "اوباما" ان الحوار مع إيران وإشراكها في حل مشكلة الإرهاب لحماية النظام في العراق بعد العام ٢٠١٤، بالمقابل أكد الرئيس الإيراني السابق "حسن روحاني" بأن إيران ستدعم بكل قدراتها وطاقاتها العراق ضد الجماعات الإرهابية، نتيجة ذلك أدى إلى تقارب أمريكي إيراني في المفاوضات الأزمة النووية الإيرانية والذي حسم بالإتفاق بين إيران ومجموعة٥+١ في العام ٢٠١٥. [٣٩]

بادرت إيران لتقديم كافة أنواع الدعم لإسناد المؤسسة العسكرية والأمنية لإيقاف إندفاع مقاتلي "داعش" لغرض حماية النظام السياسي من السقوط بعد تقرب هذه الجماعات من العاصمة بغداد، بإعتبار أمن العراق هو أمن إيران، ويُشكل المجال الحيوي لها، وأن المساس بأمن العراق، يعد مساسا بالمصالح الإيرانية، من خلال حضور الجنرال "قاسم سليماني" قائد فيلق القدس الذي شارك في قيادة الحرب ضد تنظيم "داعش" وتواجده مع القوات العسكرية العراقية وقوات الحشد الشعبي، دور مؤثر في تحرير الأراضي العراقية من هذه الجماعات في تموز ٢٠١٧، [٤٠]، إذ شاركت إيران ميدانيا، إسوة بالقوى الدولية والإقليمية، في تقديم المساعدات إلى الوحدات العسكرية في العراق، للقضاء على تنظيم "داعش" بالرغم من عدم السماح الإنضمام إيران إلى التحالف الدولي، الا ان أمريكا لم تمانع المشاركة الإيرانية المباشرة أو عن طريق الحشد الشعبي في مواجهة "داعش، طالما يتم تحت إشراف الحكومة الإتحادية، الأمر الذي يعني إقرار أمريكا بأهمية الدور الإيراني والحاجة إليه لإستعادة المناطق التي سيطرت عليها "داعش"' ان التقارب بين أمريكا وإيران في محاربة "داعش" قد ساهم في تقريب مواقف الطرفين للوصول إلى إبرام الإتفاق النووي الإيراني مع مجموعة(٥+١) بموجب القرار رقم ٢٢٣١ في١٤/٧/ ٢٠١٥، حيث تُعد بمثابة إنتصار للدبلوماسية الإيرانية. [٤١]

يمكن تحديد السياسة الإيرانية في العراق إستنادا الى مضمون مفهوم النظرية "الواقعية الجديدة– الدفاعية" كونها لم يلجأ الى تقيد بالوضع السائد بل سعت لتفعيل برنامجها النووي وإتفاقها المعروف بـ(٥+١) بشأن تلك البرنامج لعام ٢٠١٥،ومن ناحية تدخلها في شأن النظام العراقي المدعوم من أمريكا بعد عام ٢٠٠٣، حيث مارست السياسة الإيرانية دعم النظام السياسي الفيدرالي الديمقراطي، ولكن بشرط أن لا يتمكن من الإستقواء مرة ثانية وأن يشكل عامل تهديد وإلحاق الضرر بمصالحها وأمنها نتيجة تطور الصراع الداخلي في العراق، لان تطور الأحداث الداخلية في العراق نتيجة التدخل الإيراني بإثارة الصراع الطائفي بهدف عدم الإستقرار الأمني والسياسي لتأثير على نجاح تجربة المشروع الأمريكي دون الدخول في صراع مباشر ضد أمريكا بالمقابل حاول الجانب الأمريكي السيطرة على تطورات دون حدوث الفوضى والحرب الأهلية من خلال حالة من توازن القوى بين النخب السياسية للمكونات في العراق دون سيطرة وهيمنة طرف على الآخرين، في محاولة الابتعاد عن الصِدام المباشر مع إيران، لاسيما عند تأزم المفاوضات بشأن الأزمة البرامج النووي وتصاعد العمليات العسكرية المؤثرة على الإستقرار السياسي والأمني في العراق [٤٢].

استنادا لما تقدم نفهم بأن السياسة الأمريكية في احتلال العراق حقق لإيران هدف استراتيجي في اسقاط النظام السياسي وإخراج منظمة مجاهدي خلق بالإضافة الى إزاحة نظام طالبان من أفغانستان قبل ذلك، إلا أن ايران تدرك بأن التواجد العسكري الأمريكي وسياسة التقرب الجغرافي كونها خطة يهدف إخضاعها للسياسة الأمريكية، لأن هدف إسقاط النظام في العراق وإخراج طالبان من أفغانستان كونهما ضد المصالح الأمريكية وإخراج منظمة مجاهدي خلق ضمن صفقة إضفاء الشرعية على النظام السياسي الجديد والتواجد العسكري الأمريكي في العراق[٤٣].لذلك فان هدف السياسة الإيرانية في العراق هو إخراج القوات الأمريكية، الذي سيُهسم في تعاون الجميع في إدارة النظام السياسي والذي سيسهم في تحقيق الإستقرار السياسي.

الخاتمة

تم بحث تأثير السياسة الاقليمية الايرانية على استقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث استخدمت ايران استراتيجية لتحقيق أهدافها في العراق باعتباره المجال الحيوي لحماية أمن مصالحها القومية، في ظل التواجد العسكري الامريكي وبروز ظاهرة الارهاب والجماعات الإرهابية بعد عام ٢٠١٤، التي شكلت عامل تهديد خطير للأمن الاقليمي وانعكاس تداعياتها على استقرار الامن في دول المنطقة لاسيما ايران، لذلك مارست دورها لحماية النظام السياسي في العراق من خلال دعم مؤسساته الامنية والعسكرية في مواجهة تهديد الجماعات الارهابية ضمن أهداف سياستها الاقليمية في حماية الاستقرار السياسي في العراق. وقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات من أهمها ما يلي:

١. يُعد العراق المجال الحيوي للسلسة الاقليمية الايرانية لتحقيق أهداف امن مصالحها القومية

٢. مارست إيران سياسة التدخل لمنع تأثير الفراغ السياسي والامني من خلال دعم النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

٣. شاكرت إيران في محاربة الارهاب في العراق من خلال دعم المؤسسة الامنية والعسكرية بعد عام ٢٠١٤ لحماية استقرار الامن الاقليمي لمنع انعكاس تداعياته على الاستقرار السياسي والامني في العراق.

الهوامش

(١) محمد السعيد عبدالمؤمن، تحديات إيرانية للأمن القومي المصري، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٠٧، ٢٠٠٩ ص٨٠.

(٢) *سياسة العمودين Twin pillars: استراتيجية أمريكية أعلن عنها الرئيس الأسبق نيكسون أعتمد بموجبها على السعودية وايران كمرتكزين لتحقيق الأهداف الأمريكية أثناء الحرب الباردة وكان من نتيجة إعلان هذه الاستراتيجية تجهيز تلك الدولتين بمنظومات التسليح الضرورية اللازمة لذلك، للمزيد من المعلومات ينظر:

E. Nakhleh , The United States and Iran, A policy Analysis, Washington D.C American Enter prise Institute public policy Research,1975,pp.32-33.

(٣) محمد السعيد عبدالمؤمن، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

(٤) مجموعة الأزمات الدولية، إيران: رئاسة أحمدي نجاد المضطربة، مجلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والأستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٨، ٢٠٠٧، ص٢٦.

(٥) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٣.

(٦) محسن آمين زاده، السياسة الخارجية وتهديد مصالح إيران وأمنها القومي، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، القاهرة، العدد ٩١، ٢٠٠٨، ص٧١.

(٧) عمر راشد، الأمن القومي الإيراني: الواقع والتحديات المستقبلية، مجلة شؤون الأوسط، القاهرة، العدد ١١٠، ٢٠٠٣، ص٨١.

(٨) عزيز جبر شيال، تأثير القدرة الإيرانية على الترتيبات الأمنية الإقليمية، المجلة السياسية للدولة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥، ٢٠٠٦، ص٩٥-٩٦.

(٩) روبرت د. كانتور، السياسية الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتاب الأردني، عمان،٢٠٠٨، ص٧١.

(10) Hans Morgenthau, The Struggle for power: Policy of prestige. Ch.6 In politics among nations New York: Knopf, Barry O. Neill in nuclear weapons and the pursuit of prestige, University of California, Los Angeles, Draft, May 2002, pp.72-79.

(١١) طلال عتريسي، مصدر سبق ذكره، ص١٩-٢٦.

(١٢) محسن آمين زادة، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

(١٣) محمد جواد لاريجاني، الإستراتيجية القومية، دراسات في معالمها وأهدافها، ترجمة: علاء الرضائي، دار التعارف، بيروت،١٩٩٥، ص٥٠-٦٥.

(١٤) علي لاريجاني، تحديات إيران والملف النووي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد١٢١، شتاء٢٠٠٦، ص٣٠.

(١٥) محمد السعيد عبدالمؤمن، تكيّف مرحلي: إعادة تعريف المبادىء الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية"، السياسة الدولية، العدد١٩٦، نيسان ٢٠١٤، ص٦٣.

(١٦) مهدي نورالدين، الحصار المتبادل، العلاقات الإيرانية-الأمريكية بعد احتلال العراق، سلسلة الدراسات الإيرانية العربية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت،٢٠١٢، ص٣٧.

(١٧) للمزيد ينظر: كلمة الرئيس روحاني بمناسبة عيد الجيش الإيراني، الوكالة الإيرانية للأنباء، ١٨ نيسان ٢٠١٤.نقلا عن: ياسر عبدالحسين، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس روحاني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٩١.

(18) Sarmin PRZECZEK.(Iran s Foreign policy under President Rouhani: Pledges versus Reality), ortadogu analiz,Ankara,N57,2013,p.64

(١٩) ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٠١.

(٢٠) مريم سلطان لوتاه، امن الخليج التحديات الراهنة و السيناريوهات المستقبلية، مجلد دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، أبوظبي، العدد١٧٦،،٢٠١٤، ص٢١.

(٢١) جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، العدد١٧٥، ٢٠١٤، ص١١.

(٢٢) ضاري سرحان الحمداني، مصدر سابق، ص٢٢١.

(٢٣) مصطفى علوي، المكانة الإستراتيجية للعراق: القوة الشاملة للعراق في ظل التطورات الراهنة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٣٦، ١٩٩٩، ص٨٢.

(٢٤) مصطفى علوي، مصدر سبق ذكره،٩٩.

(٢٥) عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،٢٠١٥، ص٣٣٢.

(٢٦) عمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٢.

(٢٧) خليل العناني، الدور الإيراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية، الأهرام، القاهرة العدد١٥٨، ٢٠٠٥، ص٥٥

(٢٨) نغم نذير شكر، التوجيهات الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: الموقف الإيراني من الحرب على العراق ٢٠٠٣، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٥، ٢٠٠٤، ص ٣٢.

(٢٩) عمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧- ٣٤٠

(٣٠) محمد العراقي، ايران ومستقبل المليشيات المسلحة في العراق بعد داعش، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، مجلة الدراسات الايرانية، العدد٣، السنة الاولى، ٢٠١٧، ص١٢٥

(٣١) محمد السعيد إدريس، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المفاومة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٣٢٦، ٢٠٠٦، ص٣٢-٣٣.

(٣٢) جهاد عودة، مستقبل الشرق الأوسط والتقديرات الأستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٧، ص٢٠١٣-٢٠١٥.

(٣٣) جليل عمر علي، الصراعات السياسية الاقليمية في الشرق الاوسط: دراسة في ضوء نظريتي الواقعية والبنائية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٢٠٢٠، ص٩١.

(٣٤) يفجيني بريماكوف، الكواليس السرية للشرق الأوسط (النصف الثاني من قرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين)، ترجمة نبيل رشوان، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٦، ص٤٣١.

(٣٥) يحيى الكبيسي، الاحتجاجات وأزمة النظام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،٢٠١٣، ص٢٠.

(٣٦) سعود كابلي، هل يصب إستقلال كوردستان العراق في مصلحة المملكة السعودية، الأنصات المركزي، الإتحاد الوطني الكوردستاني، العدد٦١٣٠، ٢٠١٥، ص١٠. للمزيد ينظر: http://www.pukmedia.com/ensat

(٣٧) فواد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي(١٩٩١-٢٠١٢)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، أردن، ٢٠١٢، ص٥٢.

(٣٨) أحمد محمد محمود والأخرون، تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن) أنموذجا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، برلين، ٢٠٢٠، ص٢٠٥.

(٣٩) شاهر إسماعيل، الموقف الإيراني من الحرب على سورية، مجلة جامعة الفرات للدراسات والبحوث العلمية، ديرالزور، العدد ٤٤، ٢٠١٩، ص١٥.

(٤٠) وحدة دراسات سياسية، مستقبل الحشد الشعبي في العراق: بين سيادة الدولة وصراع المحاور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٩، ص١٨.

(٤١) وحدة دراسات سياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٤٢) جون آر. برادلي، ما بعد الربيع العربي–كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة: شيماء عبدالحكيم طه، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة،٢٠١٣، ص١٠٦–١٠٧.

(٤٣) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٣٣، ٢٠٠٦، ص١٥٦–١٥٧.

المصادر

أولاً: الكتب

١) أحمد محمد محمود والأخرون، تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن) أنموذجا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، برلين، ٢٠٢٠،

٢) جون آر. برادلي، ما بعد الربيع العربي–كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة،٢٠١٣

٣) جهاد عودة، مستقبل الشرق الأوسط والتقديرات الاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٧

٤) روبرت د. كانتور، السياسية الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتاب الأردني، عمان،٢٠٠٨

٥) ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣.

٦) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦،

٧) عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية، الدار العربية للعلوم، بيروت،٢٠١٥

٨) محمد السعيد عبدالمؤمن، تحديات إيرانية للأمن القومي المصري، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٠٧، ٢٠٠٩

٩) محمد جواد لاريجاني، الإستراتيجية القومية، دراسات في معالمها وأهدافها، ت: علاء الرضائي، دار التعارف، بيروت،١٩٩٥،

١٠) وحدة دراسات سياسية، مستقبل الحشد الشعبي في العراق: بين سيادة الدولة وصراع المحاور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٩،

١١) ياسر عبدالحسين، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس روحاني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،٢٠١٥.

١٢) يحيى الكبيسي، الاحتجاجات وأزمة النظام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،٢٠١٣،
١٣) يفجيني بريماكوف، الكواليس السرية للشرق الأوسط (النصف الثاني من قرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين)، ترجمة نبيل رشوان، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٦،

ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية

١) جليل عمر علي، الصراعات السياسية الاقليمية في الشرق الاوسط: دراسة في ضوء نظريتي الواقعية والبنائية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٢٠٢٠،
٢) فواد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي(١٩٩١-٢٠١٢)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، أردن، ٢٠١٢،

ثالثاً: المجلات العلمية

١) جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد١٧٥، ٢٠١٤،
٢) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٣٣، ٢٠٠٦،
٣) خليل العناني، الدور الإيراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة العدد١٥٨، ٢٠٠٥
٤) شاهر إسماعيل، الموقف الإيراني من الحرب على سورية، مجلة جامعة الفرات للدراسات والبحوث العلمية، ديرالزور، العدد ٤٤، ٢٠١٩
٥) عزيز جبر شيال، تأثير القدرة الإيرانية على الترتيبات الأمنية الإقليمية، المجلة السياسية والدولة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥، ٢٠٠٦،
٦) علي لاريجاني، تحديات إيران والملف النووي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد١٢١، شتاء٢٠٠٦.
٧) عمر راشد، الأمن القومي الإيراني: الواقع والتحديات المستقبلية، مجلة شؤون الأوسط، القاهرة، العدد ١١٠، ٢٠٠٣،
٨) محسن آمين زاده، السياسة الخارجية وتهديد مصالح إيران وأمنها القومي، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، القاهرة، العدد ٩١، ٢٠٠٨
٩) محمد السعيد عبدالمؤمن، تكيّف مرحلي: إعادة تعريف المبادىء الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية"، السياسة الدولية، العدد١٩٦، نيسان ٢٠١٤
١٠) محمد السعيد إدريس، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٣٢٦، ٢٠٠٦
١١) محمد العراقي، إيران ومستقبل المليشيات المسلحة في العراق بعد داعش، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، مجلة الدراسات الايرانية، العدد٣، السنة الاولى، ٢٠١٧،

١٢) مجموعة الأزمات الدولية، إيران: رئاسة أحمدي نجاد المضطربة، مجلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والأستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٨، ٢٠٠٧

١٣) مريم سلطان لوتاه، امن الخليج التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية، مجلد دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، أبوظبي، العدد١٧٦،،٢٠١٤.

١٤) مصطفى علوي، المكانة الإستراتيجية للعراق: القوة الشاملة للعراق في ظل التطورات الراهنة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٣٦، ١٩٩٩

١٥) مهدي نورالدين، الحصار المتبادل، العلاقات الإيرانية–الأمريكية بعد احتلال العراق، سلسلة الدراسات الإيرانية العربية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت،٢٠١٢

١٦) نغم نذير شكر، التوجيهات الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: الموقف الإيرانى من الحرب على العراق ٢٠٠٣، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٥، ٢٠٠٤،

رابعاً: الكتب الاجنبية:

1) E. Nakhleh , The United States and Iran, A policy Analysis, Washington D.C American Enter Pries Institute public policy Research,1975

2) Hans Morgenthau, The Struggle for power: Policy of prestige. Ch.6 In politics among nations New York: Knopf, Barry O. Neill in nuclear weapons and the pursuit of prestige, University of California, Los Angeles, Draft, May 2002

3) Sarmin PRZECZEK.(Iran s Foreign policy under President Rouhani: Pledges versus Reality), ortadogu analiz,Ankara,N57,2013